مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الثلاثاء 15 أغسطس 2023

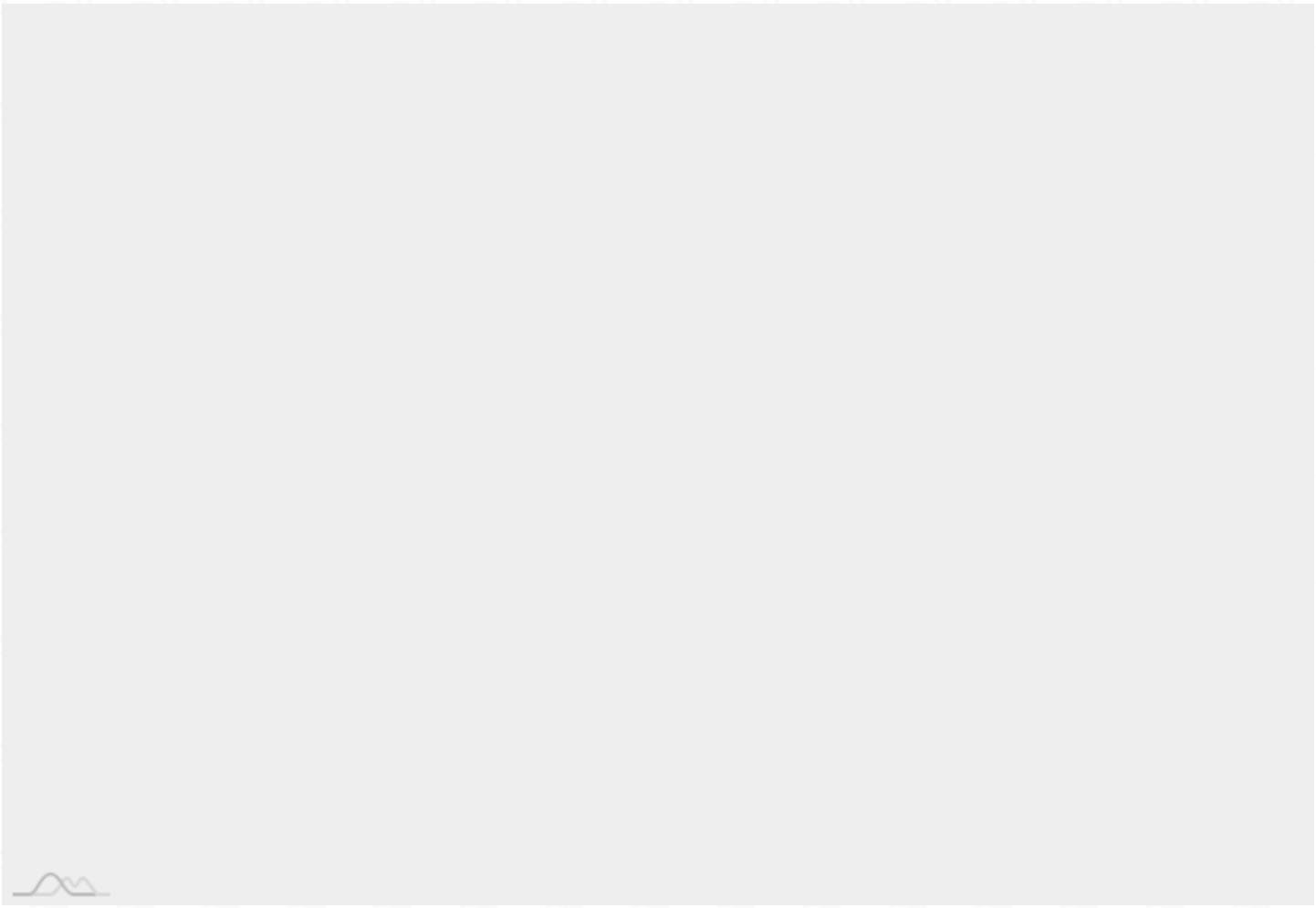

وول ستريت جورنال: حرارة الصيف القائظة تختبر قدرة مصدري الطاقة على الحفاظ على هدوء مواطنيهم

(اقتصاد . وول ستريت جورنال)

يؤدي ارتفاع الطلب على الكهرباء إلى إرباك شبكات الطاقة القديمة في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وفق ما يخلص تقرير لصحيفة وول ستريت جورنال.

استعرضت صحيفة وول ستريت جورنال في تقرير لمراسلها تشاو دينغ الارتفاع الكبير في الطلب على الطاقة في دول الشرق الأوسط مع ارتفاع درجات الحرارة إلى مستويات قياسية.
تلفت الصحيفة إلى أن الدول الغنية بالطاقة في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تكافح للحفاظ على تدفق الطاقة إلى مواطنيها خلال حرارة الصيف المرتفعة، مع اتخاذ مصر لإجراءات لترشيد استهلاك الطاقة، من بينها قطع التيار الكهربائي المستمر.
ويؤدي ارتفاع الطلب إلى إرباك شبكات الكهرباء والبنية التحتية القديمة في عديد من بلدان المنطقة.
وتشير الصحيفة إلى أن مصر على وجه الخصوص لجأت إلى قطع التيار الكهربائي باستمرار في وقت تكافح فيه لتلبية الطلب المحلي المتزايد على الطاقة، مما أثار مخاوف بشأن احتياطيات الغاز والوقود المحلية.
وعانت مدن كبرى مثل القاهرة من قطع التيار الكهربائي المستمر وسط تراجع في إنتاج الغاز الطبيعي في الأونة الأخيرة.
ويؤدي ارتفاع درجات الحرارة واستخدام مكيفات الهواء إلى استخدام شبكات الكهرباء بأقصى طاقتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في وقت تتقلب فيه أسواق الطاقة العالمية.
ويمثل الحفاظ على استقرار الطاقة لتلبية الطلب المحلي وسط الظروف الجوية القاسية تحديات لمنتجي النفط والغاز.

رويترز: مصر تُطلق عدة مبادرات لجمع العملة الصعبة الشحيحة

(اقتصاد . رويترز)

استعرض تقرير نشرته وكالة رويترز الإجراءات الجديدة التي تتخذها مصر لتعزيز تدفقات العملات الأجنبية وسط نقص الدولار، بما خطط لطرح وثيقة دولارية للمعاشات التقاعدية وبرنامج العفو من الخدمة العسكرية.
وقالت الوكالة في التقرير الذي كتبه باتريك وير إن مصر تفرض رسومًا لا تقل عن 5000 دولار للمصريين الذين يعيشون في الخارج ولم يؤدوا الخدمة العسكرية ويرغبون في تسوية أوضاعهم وخطة لطرح وثيقة دولارية للمعاشات التقاعدية تستهدف أيضًا مواطنيها في الخارج، في سلسلة من الإجراءات الجديدة المصممة لتعزيز تدفقات العملات الأجنبية.
على مدى الأشهر القليلة الماضية، بدأت البنوك المملوكة للدولة في بيع سندات ذات فوائد عالية بالدولار، واعتبارًا من مايو، منح قانون جديد الإقامة المؤقتة للأجانب الذين يشترون عقارات مقابل 50 ألف دولار على الأقل أو يودعون 50 ألف دولار في بنوك الدولة.
وتلفت الوكالة إلى أن هذه المبادرات تأتي في أعقاب مخطط 2022 لمنح المغتربين المصريين خصومات ضريبية

لدفع رسوم على واردات السيارات بالعملة الصعبة، وإجراءات أخرى لجذب الاستثمارات بالعملات الأجنبية في مصر.
قامت مصر بسحب أصولها من العملات الأجنبية على مدار العامين الماضيين بعد فورة الاقتراض الأجنبي، في أعقاب الصدمات المزدوجة لوباء فيروس كورونا وأزمة أوكرانيا. وتظهر بيانات البنك المركزي أن التحويلات، وهي أكبر مصدر لتدفقات العملات الأجنبية في مصر، تراجعت بشكل حاد في الفترة من يناير إلى مارس، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022.
تتيح خطة المعاشات للمصريين المقيمين في الخارج إنشاء صناديق تقاعد بحد أدنى 500 دولار تضمن دفعات شهرية بالدولار لمدة 10 إلى 15 عامًا من سن 50، وفقًا لبيان صادر عن هيئة التنظيم المالي يوم الاثنين.
كما ستجمع الحكومة العملات الأجنبية من خلال السماح للمصريين الذين يعيشون في الخارج، المتخلفين عن أداء خدمتهم العسكرية، بتسوية أوضاعهم بشكل دائم من خلال دفع 5000 دولار أو 5000 يورو خلال فترة تستمر شهرًا واحدًا، والتي بدأت يوم الاثنين.
يُطلب من معظم الرجال المصريين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 30 عامًا الخدمة في الجيش. وحصل عديد منهم على إعفاءات مؤقتة للسفر للتعليم أو العلاج الطبي أو العمل، ولكن ينتهي بهم الأمر بالبقاء في الخارج. أولئك الذين لا يمتثلون لشرط الخدمة لن يتمكنوا من تجديد جوازات سفرهم.
طلبت الحكومة من المتقدمين الدفع في حساب جرى إنشاؤه خصيصًا في فرع بنك مصر في أبو ظبي، في الإمارات العربية المتحدة، والذي يقع مقره الرئيس في العاصمة المصرية القاهرة.
كما سيكون العفو العسكري المقترح متاحًا للرجال الذين تزيد أعمارهم عن 30 عامًا والذين لم يتموا خدمتهم.
قال محمود سالم، المحلل المصري الذي يعيش في برلين، إن الحكومة سمحت في الماضي بإعفاءات الخدمة العسكرية بدفع 3000 جنيه مصري (97 دولارًا)، شريطة عودة الرجال إلى مصر والمثول أمام لجنة عسكرية للمرافعة في قضيتهم. لكن قيمة الجنيه انخفضت بشكل حاد في السنوات الأخيرة.
في عام 2018، كان يعيش نحو 8.9 مليون مصري في الخارج و 97.1 مليون في مصر، وفقًا لأحدث الأرقام الرسمية. ومنذ ذلك الحين، ارتفع عدد المصريين الذين يعيشون في مصر إلى 105 ملايين.
تظهر البيانات الرسمية أن الدين الخارجي ارتفع إلى 165.4 مليار دولار بحلول نهاية مارس من أقل من 40 مليار دولار في عام 2015. وسيجري سداد ما لا يقل عن 50 مليار دولار خلال السنوات القليلة المقبلة، وفقًا للبنك المركزي.

الديمقراطية الآن: مصر تُحيي الذكرى العاشرة لمذبحة رابعة، «أسوأ عملية قتل للمتظاهرين في يوم واحد في التاريخ الحديث»

(ترجمات . الديمقراطية الآن)

صادف يوم الاثنين الذكرى العاشرة لمذبحة رابعة، ولم يخضع أحد بعد للمساءلة عما وصفته جماعات حقوقية بأنها أكبر عملية قتل في يوم واحد للمتظاهرين في العصر الحديث لكن محاسبة المسؤولين ستأتي لا محالة، وفق ما يخلص تقرير لمؤسسة الديمقراطية الآن.

اهتمت مؤسسة الديمقراطية الآن بمرور عشر سنوات على مذبحة رابعة وضرورة مساءلة المسؤولين عن تلك المذبحة وتقديمهم للعدالة..

وبحسب الموقع، فقد صادف يوم الاثنين الذكرى العاشرة لمذبحة رابعة، عندما فتحت القوات المصرية النار على

اعتصام حيث خيم عشرات الآلاف في القاهرة احتجاجًا على الإطاحة بأول رئيس منتخب ديمقراطيًا في مصر، محمد مرسي.

وتقدر هيومن رايتس ووتش أن أكثر من 900 متظاهر قتلوا فيما وصفته المجموعة الحقوقية بأنه «أسوأ عملية قتل للمتظاهرين في يوم واحد في التاريخ الحديث».

وأشار الموقع إلى عدم تحميل أي شخص المسؤولية على مدى السنوات الـ 10 الماضية. وكان وزير الدفاع في ذلك الوقت هو عبد الفتاح السيسي، الذي حكم مصر منذ ما يقرب من عقد من الزمان وهو حليف وثيق للولايات المتحدة. وفي عهد السيسي، تسجن مصر الآن حوالي 60 ألف سجينًا سياسيًا.

وتنقل المنظمة الأمريكية عن الناشط المصري في مجال حقوق الإنسان حسام بهجت، قوله: «ما نطالب به الآن هو المساءلة. ويجب تحديد المسؤولية الفردية. ونعتقد، وقد تعلمنا من تجارب البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم التي تعيش أيضًا في ظل ديكتاتورية عسكرية، أن وقت العدالة ووقت المساءلة سيأتي لا محالة».

إف دي أي انتليجانس: سد النهضة الإثيوبي الكبير يثير الجدل

(ترجمات . إف دي آي إنتلجنس)

في ضوء قدرته الهائلة على توليد الكهرباء، قد يكون سد النهضة حاسمًا في توفير الطاقة لإثيوبيا وعبر إفريقيا. ومع ذلك، فإن اعتمادها على مورد تشاركه دول أخرى يجعل التعاون أمرًا حيويًا لضمان ألا يؤدي توفير الكهرباء في إثيوبيا إلى ندرة المياه في أماكن أخرى، حسب ما يخلص تقرير نشره موقع أف دي أي انتليجانس.

- من المقرر أن يصبح سد النهضة الإثيوبي على النيل الأزرق أكبر محطة طاقة في إفريقيا وواحدًا من أكبر 20 سدًا في العالم.
- من المتوقع أن يعزز السد أمن الطاقة في إثيوبيا وكذلك في المنطقة.
- لكن السد يقلق دولتي المصب - السودان ومصر - حيث يسمح سد النهضة لإثيوبيا بالسيطرة على جزء كبير من المياه العذبة للنيل الأزرق المتدفقة إلى البلدين.

نشر موقع أف دي أي انتليجانس (قسم متخصص تصدره فاينانشيال تايمز يقدم رؤى وتحليلات رائدة) تقريرًا يسلط الضوء على الجدل الذي أثاره بناء إثيوبيا لسد النهضة والمخاوف المصرية والسودانية بشأن أمنهما المائي جراء بناء هذا السد.

يلفت التقرير إلى أن أقل من نصف (45٪) سكان إثيوبيا البالغ عددهم 120 مليون نسمة يحصلون على الكهرباء، وفقًا لوكالة الطاقة الدولية. وفي الأشهر الأخيرة، يواجه حتى أولئك الذين لديهم إمكانية الوصول للكهرباء نقصًا حادًا في الطاقة.

ولمعالجة هذا الانعدام المتفشي للأمن في مجال الطاقة، بدأت الحكومة الإثيوبية في بناء سد النهضة على طول

نهر النيل الأزرق في عام 2011. بقدرة مركبة تبلغ 5.15 جيجاوات، سيكون سد النهضة أكبر محطة طاقة في إفريقيا وواحد من أكبر 20 سدًا في العالم.

يقع السد في في منطقة بني شنقول-جوموز في إثيوبيا، على بعد 40 كيلومترًا فقط من الحدود السودانية، وقد اكتمل الآن السد بنسبة 90٪ ويعملحاليًا؛ إذ أنتج الكهرباء لأول مرة في أوائل عام 2022. ويقدر إجمالي تكلفة المشروع عند الانتهاء بحوالي 5 مليارات دولار، أو 3.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي لإثيوبيا في عام 2022.

ومن المتوقع أن يعزز السد أمن الطاقة في البلاد وكذلك في المنطقة. ووقعت مؤسسة الطاقة الكهربائية الإثيوبية مذكرة تفاهم لبيع الكهرباء من سد النهضة بسعر مدعوم لجنوب السودان المجاور. وتقوم الشركة بتقييم اتفاقيات مماثلة مع دول أفريقية أخرى مثل كينيا وتنزانيا.

مخاوف دولتي المصب

يشير التقرير إلى أن هذا المسعى الضخم يأتي مع تحذير كبير بالقدر نفسه؛ ذلك أن خزان السد الذي يحتجز نحو 74 مليار متر مكعب أثار فزع دولتي المصب: السودان ومصر.

يسمح سد النهضة لإثيوبيا من الناحية النظرية بالسيطرة على الكثير من المياه العذبة للنيل الأزرق المتدفقة إلى مصر والسودان. وقدرت مبادرة حوض النيل، وهي شراكة حكومية دولية تضم 10 دول في حوض النيل، أن المتوسط التاريخي للمياه العذبة للنيل الأزرق يبلغ 50 مليار متر مكعب سنويًا. وبعبارة أخرى، يمكن أن يحتوي السد على 1.5 ضعف كل المياه التي تتدفق على طول النهر في عام.

«منذ المراحل الأولى من جهود بناء السد في إثيوبيا، أعربت مصر والسودان عن معارضتهما للمشروع، خاصة إذا استمر دون تنسيق معهما. وكلا البلدين ينظران إلى قرار إثيوبيا الأحادي الجانب ببناء السد على أنه استفزازي»، كما يقول علي متولي، الخبير الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومحلل المخاطر في شركة استشارات المخاطر أنفوسبكتروم.

التداعيات على دولتي المصب

وينقل التقرير عن عصام حجي، عالم المياه المصري في وكالة ناسا، الذي يبحث حاليًا في التأثير البيئي للسد على النيل الأزرق، قوله: «عندما يتعلق الأمر بالسد، عادة ما تكون هناك فائدة لدولة المنبع وتأثيرات على دولة المصب».

عند المنبع، تتسبب السدود في فيضان النهر، مما يخلق خزانًا يمكن استخدامه لتوليد الطاقة الكهرومائية. ومع ذلك، فإن هذا يغير التدفق الطبيعي للنهر في اتجاه مجرى النهر لأنه يمكن أن يعيق الرواسب ويعطل تدفق المياه.

يلتقي النيل الأزرق بالنيل الأبيض في الخرطوم عاصمة السودان ليُشكّل النيل حتى المصب. وتقدر مدرسة ييل للبيئة أن النيل الأزرق يشكل 59٪ من المياه التي ينتهي بها الأمر بالتدفق عبر مصر. وفي السودان، يساهم سدان للنيل الأزرق - سد روزيرس وسد سنار - في 40٪ على الأقل من الطاقة الكهرومائية في البلاد.

وينوّه التقرير إلى أن أي شيء يهدد بتقليل تدفقات نهر النيل ورافديه الرئيسين يصبح حتمًا مسألة مثيرة للجدل.

ويقول بن هانتر، المحلل الأفريقي في شركة استخبارات المخاطر فيرسيك مابليكروفت: «من المتوقع أن تصل إمدادات المياه في مصر إلى مستوى الندرة المطلقة بحلول عام 2025، كما أن سد النهضة عامل مساهم. وبالنظر إلى أن تغير المناخ يتسبب في موجات الحر والجفاف المتكرر، فإن أي انخفاض في إمدادات المياه في مصر سيكون محسوسًا على نحو أكثر حدة من أي وقت مضى».

التعقيدات القانونية

ويوضح التقرير أنه وبموجب اتفاقية الأمم المتحدة لاستخدام المجاري المائية الدولية غير الصالحة للملاحة، لا يجوز للدول استخدام الموارد المائية بطريقة تسبب «ضررًا ملحوظًا» للبلدان الأخرى. ولسوء الحظ، لم يوقع أي من مصر والسودان وإثيوبيا على الاتفاقية، كما يشير صموئيل بيتشفورد، المحامي والصحفي الذي يركز على النزاعات المائية.

وبدلًا من ذلك، يحكم النيل اتفاقيتان استعماريتان واتفاقان ما بعد الاستعمار. الأولى هي المعاهدة البريطانية الإثيوبية لعام 1902، والتي جرى توقيعها بينما كانت مصر محمية بريطانية. وتنص المادة الثالثة من هذه المعاهدة على أن «إثيوبيا لن تبني أو تسمح ببناء أي عمل عبر النيل الأزرق، والذي من شأنه أن يوقف تدفق المياه إلى النيل إلا بالاتفاق مع المملكة المتحدة وحكومة السودان».

ومع ذلك، لم تعد إثيوبيا تلتزم بهذه المعاهدة، على أساس أن الدولة الموقعة الأخرى - المملكة المتحدة - قد غادرت القارة. ومصر، التي كانت تحت الحماية البريطانية في وقت التوقيع، ليس لها سلطة في تطبيق هذه الاتفاقية. ومع ذلك، جادل السودان، وهو من الناحية الفنية خليفة للدولة البريطانية، بأن المعاهدة لا تزال ملزمة لإثيوبيا.

وُقعت معاهدتان أخريان بين مصر والسودان في عامي 1929 و 1959 على التوالي، مما أدى إلى تقسيم مياه النيل بين البلدين مع 66٪ من المياه المخصصة لمصر و 22٪ للسودان. ويقول هانتر: «لقد أعاقت القاهرة والخرطوم محاولات تحديث تلك المعاهدات بمشاركة من جميع دول حوض النيل لسنوات».

ويضيف بيتشفورد: «لقد رفضت إثيوبيا بطبيعة الحال كلتا المعاهدتين باعتبارها غير ملزمة لها، لكونها لم تكن طرفًا في أي من المعاهدتين».

في الآونة الأخيرة، في عام 1993، وقعت إثيوبيا ومصر على الاتفاقية المصرية الإثيوبية، التي توفر إطارًا للتعاون بين الدولتين، ينص على أن كليهما «يمتنعان عن الانخراط في أي نشاط يتعلق بمياه النيل قد يتسبب في ضرر ملموس مصالح الطرف الآخر».

البحث والتعاون

بعد سنوات من التوتر، وقعت الدول الثلاث على إعلان المبادئ في مارس 2015، مما يحدد المبادئ الأساسية التي يجب أن تحكم بناء سد النهضة. ومع ذلك، فقد تعرضت هذه الاتفاقية غير الملزمة لانتقادات لأنها فشلت في تضمين الاعتبارات الرئيسة، مثل سعة تخزين سد النهضة، والتي زادتها إثيوبيا في عام ، بحسب التقرير.

ويشير بيتشفورد إلى أن هذه الإجراءات قد واجهت عائقًا لأن «مصر تريد من إثيوبيا الالتزام بتفريغ حد أدنى من المياه أثناء فترات الجفاف. ولن توافق إثيوبيا على ذلك لأنه سيحد من سيادتها. وقد ترغب في الاحتفاظ بالمياه لنفسها إذا كان هناك جفاف».

ومع ذلك، في قمة السودان في يوليو، تصافح الرئيسان المصري والإثيوبي، واتفقا على استئناف المفاوضات وإيجاد حل دبلوماسي لقضية سد النهضة، والتي ستكون مفيدة لجميع دول حوض النيل الأزرق.

يجادل الدكتور عصام حجي بأنه في حين أن التعاون مهم، فإن الحل الحقيقي يكمن في قبول العلم والبحث في تأثير بناء السدود. ويقول: «هناك حاجة لمزيد من البحث حول كيفية تأثير سد النهضة على دول المصب. وإذا عرفنا ما هو التأثير، فيمكن اتخاذ تدابير وقائية».

تعمل مصر على تكثيف الإجراءات لاستخدام مياهها استخداماً أكثر فاعلية تحسبا لندرة المياه. «نفذت مصر خطة وطنية للموارد المائية، مع إطلاق المرحلة الثانية في عام 2017. وتهدف الخطة إلى زيادة كفاءة استخدام المياه من خلال تدابير مختلفة، بما في ذلك الحد من هدر مياه الري»، كما يقول متولي. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الدولة على بناء المزيد من محطات تحلية المياه بوتيرة سريعة لزيادة أمنها من المياه العذبة.

وفي ضوء قدرته الهائلة على توليد الكهرباء، قد يكون سد النهضة حاسماً في توفير الطاقة لإثيوبيا وعبر إفريقيا. ومع ذلك، فإن اعتمادها على مورد تشاركه دول أخرى يجعل التعاون والتفاهم أمراً حيوياً لضمان ألا يؤدي توفير الكهرباء في إثيوبيا إلى ندرة المياه في أماكن أخرى، وفق ما يختم التقرير.